

التحليل الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر من المشروع إلى التنفيذ (2015-2020)
Economic Analysis for Fiscal Law In Algeria From Project To Execution
(2015-2020)

كمال سي محمد
جامعة عين تيموشنت – الجزائر-
SIMOHAMMED_k@yahoo.fr

عبد الصمد سعودي¹
جامعة المسيلة – الجزائر-
Abdessedmed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ القبول: 2021/05/04

تاريخ الاستلام: 2021/02/06

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية إعداد قوانين المالية في الجزائر، إذ تعتبر أداة اقتصادية مهمة للحكومات لتنفيذ برامجها الاقتصادية، حيث تعرف الجزائر سنويا قوانين المالية بالإضافة إلى قوانين تكميلية يتم إصدارها حسب الحاجة إليها، تمر هذه القوانين عبر العديد من الخطوات من الأسفل إلى الأعلى بمرافقة مديرية الميزانية في وزارة المالية، يحتوي قانون المالية العديد من التغييرات في قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار والصناعة التي يرى المشرع حاجة لتغييرها للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما يتم تحديد الإيرادات العامة بمكوناتها العادية والجبائية البترولية والنفقات (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) بالإضافة إلى استهداف مؤشرات اقتصادية كلية مثل معدل النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف المعتمد والتحويلات الاجتماعية الممنوحة. توصلت الدراسة إلى وجود استغلال سياسي لقانون المالية من طرف الحكومات المتعاقبة في الجزائر وعادة ما يتم تحقيق التوازن في الميزانية من خلال فرض ضرائب جديدة، وتم استعمال 14 قانون مالية تكميلي كذلاله على ضعف الاستشراف وعدم الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: قانون مالية؛ مديرية الميزانية؛ المؤشرات الكلية؛ تحويلات الدعم.

تصنيف JEL: B22; H71; H61; K34

Abstract:

This study aims to clarify how to prepare finance laws in Algeria, it is considered an important economic tool for governments to implement their economic programs, where Algeria knows annually the issuance of the

¹ المؤلف المراسل.

Finance Act in addition to complementary laws that are issued as needed, these laws go through many steps from the bottom up, accompanied by the Budget Directorate at the Ministry of Finance, the Finance Law contains many changes in tax, customs, investment and industry laws that the legislator deems a need to change to advance the national economy, General revenues are determined by their regular components, oil levies and expenditures (operating expenses, equipment expenses) in addition to targeting macroeconomic indicators such as the rate of economic growth, inflation, the approved exchange rate and the granted social transfers. The study found the existence of political exploitation of the finance law by successive governments in Algeria usually the balance in the budget is achieved through imposing new taxes, the use of 14 complementary financial laws as an indication of weak foresight and political instability.

Keywords: Finance Law; Budget Directorate; Macro indicators; Support transfers.

Jel Classification Codes : K34; H61; H71; B22

مقدمة:

إن إعداد قانون المالية إحدى مسؤوليات السلطة التنفيذية، فوزير المالية هو الذي يقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل المثلى لإشباع الحاجات العامة وتحضير الميزانيات على ضوءها، هذا وقد تطورت أساليب إعداد السلطة للقانون تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، تعد الميزانية أهم عنصر إذ تعتبر أن النفقات العامة هي أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصور نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح؛ أما بالنسبة للإيرادات فتضم الإيرادات العامة بمختلف مكوناتها بالإضافة إلى إيرادات غير عادية مثل الجباية البترولية في الجزائر والتي ساهمت في السنوات الأخيرة في تمويل النفقات العامة. تضخم حجم الميزانية وتزايد أهمية تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعل من عملية تحضيرها مسألة فنية دقيقة، حيث تتحمل الحكومة هذه المسؤولية الأقدر من السلطة التشريعية، وفي كثير من البلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية العامة من خلال مديرية الميزانية، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية الكلية.

من خلال التوطئة السابقة يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تحققت المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ترافق إعداد قوانين المالية في الجزائر للفترة (2015-2020)؟
فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أخفقت قوانين المالية /في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المستهدفة؛
الفرضية الثانية: ساهم تعدد قوانين المالية العادية والتكميلية في الجزائر في تراجع الاقتصاد وضعف الاستثمارات الأجنبية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز كيفية إعداد قوانين المالية في الجزائر من الأسفل إلى الأعلى، وتوضيح متطلبات إصدار قوانين تكميلية، وذكر الفرضيات التي يتم مراعاتها في إعدادها خاصة التوازنات الاقتصادية أو ما يسمى بميزانية الأهداف للفترة (2015-2020).

أهمية الدراسة: تعد الدراسة حديثة نسبيا والأولى في المجال الاقتصادي لقوانين المالية في الجزائر إذ تختلف على الأعمال الموجودة والتي تهتم بالجانب القانوني لقوانين المالية، كما تقوم بدراسة فجوة التوقعات في الأهداف الكلية بين ما هو مستهدف ومحقق.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق لمراحل إعداد قانون المالية في الجزائر، والاستعانة بالأرقام الإحصائية من مختلف المصادر (البنك الدولي، بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات) لمقارنة الأرقام المتوقعة والمحقة.

الدراسات السابقة:

بلقالم مراد دراسة حول النظام القانوني لتعديل مشاريع قوانين المالية في البرلمان الجزائري (2019): مقال منشور لدراسة قانونية تحليلية في الجزائر، أثبت من خلال هذه الدراسة القانونية تعديل قوانين المالية هو اختصاص أصيل للبرلمان، يكتسي أهمية خاصة نابعة من أهمية الميزانية العامة للدولة، ولذلك منح القانون للبرلمان سلطة تعديل مشاريع قوانين المالية عن طريق المجلس الشعبي الوطني دون مجلس الأمة، وفق شروط معينة، حتى ال مست هذه التعديل بالبناء الكلي لمشروع القانون الذي قامت الحكومة بإعداده.

مراد بوعيشاوي وعماد غزازي دراسة حول حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية (2020): مقال منشور لدراسة قانونية اقتصادية من أجل تأليف معوقات حوكمة الميزانية في الجزائر جاء القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية، الهادف إلى تغيير نمط التسيير العمومي، الذي سينتقل من نمط التسيير المرتكز على الوسائل إلى ثقافة التسيير المرتكز على النتائج، وعليه هذا القانون

يهدف إلى تغيير بنية وشكل الميزانية فقط، بل يركز كذلك على مبدأ مسألة المسؤولين ومراقبة الأداء، فهو وسيلة لإصلاح الدولة ويؤدي إلى تعزيز صلاحيات البرلمان والرقابة على المال العام، كما يساهم في إدخال نمط جديد في تسيير الإدارات العمومية يتعلق بمفاهيم الأداء و قياس النتائج وفق مؤشرات الأداء. كما أنه سيرافق كل برنامج مشروع سنوي للأداء، يعرض التكاليف والأهداف المنشودة والنتائج التي تم الحصول عليها والنتائج المتوقعة لسنوات قادمة، وبالطريقة نفسها بعد التنفيذ، سيتم إرفاق تقرير سنوي لأداء البرنامج الذي سيقوم بالإبلاغ عن النتائج اليت تم الحصول عليها وتحديد الفوارق مع تلك المتوقعة.

هيكل الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لقانون المالية في الجزائر

المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لقانون المالية في الجزائر

يعتبر قانون المالية أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، حيث يحدد بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل الموارد والنفقات المخصصة لسير المرافق العمومية وحصص التجهيزات العمومية والمشاريع الإنمائية؛ بالإضافة إلى أهم التعديلات في قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار، كما يتميز قانون المالية بمميزات خاصة عن باقي القوانين وله أهمية كبيرة عند أغلب فئات المجتمع.

1. تعريف قانون المالية: لقانون المالية عدة تعريفات إلا أننا اختصرنا منها الأكثر وضوحاً:

عرفت المادة (3) من قانون المالية بأنه: "يقرر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المتخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأس مال". (قانون 17/84، 1984)

قانون المالية عبارة عن برنامج عمل الحكومة طوال السنة المالية الموضوع من أجلها، فهو تعبير عن سياسة الحكومة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية، إذ تترجم من خلاله توجهاتها واختياراتها، وأولوياتها، التي غالباً ما تكون قد قدمتها في التصريح الحكومي أمام البرلمان، ونالت الثقة السياسية عليه، وبالتالي فهي ملزمة بالسعي من أجل تحقيق ما التزمت وصرحت به،

ولذا فهي الأولى بإعداده وإلا كيف يكون لها أن تحقق سياستها من خلال مشروع الذي تحضره هي (عواضة، 1967، صفحة 112).

يدخل إجراء تحضير مشروع قانون المالية ضمن اختصاصات السلطة التنفيذية لكونه من بين الأعمال الإدارية المتعلقة بمختلف البيانات والمعلومات الخاصة بالإيراد العام من حيث مصادره ومن حيث عبئ تحصيله من مختلف الطبقات الاجتماعية إلى جانب أن تلك البيانات المالية الخاصة بكيفية وآليات تقدير وإشباع وتلبية الحاجات العامة، حيث تبدأ العملية من الأعلى إلى الأسفل حيث تقوم مختلف المصالح وأجهزة الدولة بتقدير الإيرادات والنفقات العمومية لفترة مستقبلية محددة بسنة من خلال إتباع مراحل مختلفة وإجراءات معينة. (يونس، 2004، صفحة 98)

2. خصائص قانون المالية في الجزائر: لقانون المالية في الجزائر مميزات خاصة هي:

1.2 قانون المالية والسياسة: تعد البرامج الاقتصادية في الحملات الانتخابية ذات أهمية بالغة، لذلك يحاول الساسة تجسيد الوعود الانتخابية من خلال قوانين المالية، حيث يتم تحديد عدد الوظائف المستهدفة للخلق ومعدلات التضخم، يمكن أيضا من خلال قوانين المالية تقييم عمل الحكومة والرئيس، فمثلا قانون المالية التكميلي 2020 تم إعداده لتجسيد التزامات رئاسية مثل الاعفاء من الضريبة على الدخل للأجور المنخفضة.

2.2 قانون المالية تقديري: لأنه يتضمن تقديرات فيما يخص النفقات والإيرادات قانون المالية عملية تقديرية يقوم علي تقديرات وتوقعات لنفقات وإيرادات الدولة وذلك بالاستناد إلى العمليات الحسابية لجميع الأعباء المتوقعة الإنفاق وكذا الموارد المتوقع تحصيلها خلال مدة زمنية مقبلة تقدر بسنة، وذلك على اعتبار أن قانون المالية يتضمن ميزانية الدولة التي قامت الحكومة بإعدادها وفق حساب جميع العمليات المالية المتعلقة بالإنفاق وكذا التحصيل خلال السنة ما قبل الأخيرة ثم يضاف إليها ما يتوقع إنفاقه وكذا ما يتوقع تحصيله، ومنه فإنه يمكن القول أن قانون المالية سيتم بصورة التوقع والتنبأ وهي الصفة الملازمة له، فهو بهذه المثابة يسمح بتحديد استراتيجية الدولة في مختلف الميادين عن طريق إجراء ومقارنة بين النفقات والإيرادات المدرجة فيه وذلك بهدف معرفة مدى تحقق التوازن المالي أو الفائض أو العجز بما يمكن الدولة من اتخاذ القرارات المناسبة ووضع التقديرات والتنبؤات الملائمة.

3.2 قانون المالية عملية إجازة: إن مشروع قانون المالية لا يمكن تنفيذه من طرف الحكومة إلا إذا تم إجازته من طرف البرلمان الذي يعتبر صاحب الاختصاص الأصيل في إقرار قانون المالية وذلك باعتباره من المجالات المحددة بنص الدستور.

4.2 قانون المالية سنوي: قانون المالية يعد ويصادق عليه دوريا خلال كل سنة وهذا استنادا إلى مبدأ سنوية الميزانية والذي يعتبر من أهم المبادئ الإعداد الميزانية وذلك لجملة من الاعتبارات المتمثلة في: إن اعتماد قانون المالية والميزانية لمدة أكثر من السنة يؤثر على دقة البيانات وذلك لأنها سوف تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية والمالية وهو ما يؤثر سلبا على قانون المالية ويعرضه للاختلالات كما أن اعتماد قانون المالية المتضمن الميزانية الدولة لأكثر من سنة مما يصعب على السلطة التشريعية مراقبة الحكومة ويقلل من أهمية ودور البرلمان في مواجهة الحكومة التي يعزز ويقوي مركزها، بالإضافة إلى أن اعتماد الميزانية أقل من سنة من شأنه أن يشغل الحكومة والبرلمان عن أداء وظائف أخرى.

3. أنواع قوانين المالية: ممكن أن نقسم قوانين المالية في الجزائر إلى نوعين:

1.3 قانون المالية العادي: يعتبر ترجمة للسياسة المالية للدولة خلال السنة الكاملة فهو يتضمن الاعتمادات السنوية للدولة والميزانية الملحقه والحسابات المالية للدولة خلال سنة كاملة ويعتبر قانون المالية السنوي أكثر أنواع قوانين المالية أهمية لكون الأنواع الأخرى تعتمد عليه في وجودها بحيث يعتبر موضوعا لها، فهي إما أن تصدر معدلة أو مكملة له وإما أن تصدر الإثبات التنفيذ الفعلي لما جاء به. (سعودي، 2020)

2.3 قانون المالية التكميلي: وهو استثناء يأتي لإتمام قانون المالية للسنة أو تعديله وذلك خلال السنة الجارية عند حدوث عدم التوازن الكبير بين النفقات والإيرادات وذلك بأن يقل حجم الإيرادات الفعلية عن تلك المتوقعة بسبب الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد أو التقلبات المالية والكوارث الطبيعية وغيرها ولهذا يكون هدف قوانين المالية التكميلية هو إتمام حجم الإيرادات عن تلك المتوقعة، وقد وقع الأمر عدة مرات في الجزائر وذلك نتيجة للهزات التي عرفتها الأسواق البترولية والتي انعكست سلبا على إيرادات الخزينة العمومية ولذلك كان من الضروري جعل قانون المالية للسنة يتماشى والمستجدات الجديدة؛ وعرفت الجزائر خلال العقدين الماضيين 14 قانون مالية تكميلي وهو دليل على ضعف الاستشراف وعدم الاستقرار السياسي. (سعودي، 2020)

4. أهمية قانون المالية: تستطيع الدولة من خلاله التصرف في الأموال الحكومية، فأى برنامج لا يطبق إلا من خلال هذا القانون المالي السياسي، فكل مؤسسة تستعد لتنفيذ برنامج حكومي معين ومحدد فهي تحدد الحاجات العامة التي يجب تلبيتها لتؤدي الدورة المعمول بها في هذا البرنامج السياسي المتكامل؛ يعتبر وسيلة مراقبة حيث تقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة

التنفيذية؛ كما ينتظره المواطنون لمعرفة التحويلات والمساعدات الحكومية والدعم الموجه لهم، أما بالنسبة للمؤسسات والمستثمرين فيعتبر قانون المالية مهم لأنه يحدد أهم الامتيازات الجبائية ومعدلات الضريبة المفروضة على أعمالهم.

يمكن من خلال تتبع قانون المالية في دولة معينة معرفة نوع الاقتصاد ومدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إذ كلما كانت أهميته أكبر في المجتمع دليل على توسع الدولة في الاقتصاد وعدم استقرار منظومة القوانين الاقتصادية فيها. (سعوي، 2020)

5. المديرية العامة لميزانية: هي أهم إدارة مسؤولة عن تحضير الميزانية العامة ضمن مشروع قانون المالية، وتضم مجموعة ضخمة من الهياكل تجعل القارئ يشعر لأول وهلة أنه أمام جهاز بيروقراطي بالغ التعقيد ومتسم بفلسفة التركيز الإداري المطلق، ذلك أن هذه الهيكلة وتحت سلطة الوزير تتضمن الأمانة العامة وديوان الوزير وأربعة عشر مديريات عامة وتعتبر أقوى جهاز فني يساعد الوزير في عملية تحضير قانون المالية، وتتخصص مهام المديرية العامة للميزانية في تصور ووضع السياسة الميزانية وإعداد توقعات الميزانية المتوسطة والطويلة المدى بالإضافة إلى المشاركة في إعداد وتحضير توقعات التطور الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل وفي إعداد البرامج السنوية أو المتعددة السنوات للتنمية الإقليمية، كذلك مباشرة أي عمل من شأنه أن يساهم من خلال تدابير الميزانية في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الحكومة وكذلك تبادل الاتصال مع السلطات المعنية بأي نص يتعلق بميزانية الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات العمومية المماثلة (لعمارة، 2004، صفحة 159).

6. إعداد مشروع قانون المالية في الجزائر: يعتبر إعداد قانون المالية إحدى مسؤوليات السلطة التنفيذية، فوزير المالية هو الذي يقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل المثلى لإشباع الحاجات العامة وتحضير الميزانيات على ضوءها، هذا وقد تطورت أساليب إعداد السلطة للقانون تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، فتضخم حجم الميزانية وتزايد أهمية تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعل من عملية تحضيرها مسألة فنية دقيقة، حيث تتحمل الحكومة هذه المسؤولية لأنها الأقدر من السلطة التشريعية، وفي كثير من البلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير قانون المالية.

1.6 إعداد التقرير الموجه إلى مجلس الوزراء: وهو التقرير الذي تعده هياكل الإدارة المركزية لوزارة المالية متمثلة في المديرية العامة للميزانية وذلك خلال الأشهر الأولى من كل سنة ويعتبر أول مراحل تحضير مشروع قوانين المالية، ويتناول هذا التقرير الاقتراحات المتعلقة بالتوجهات

التي يمكن أن تقوم عليها ميزانية السنة المقبلة وذلك مع مراعاة السياسة الاقتصادية والبرامج المالية المسطرة من قبل الحكومة.

2.6 إرسال المذكرة المنهجية للوزارات (1-30 مارس): يقوم وزير المالية في نهاية شهر مارس من كل سنة بإرسال مذكرة منهجية إلى كافة الوزارات والهيئات المتخصصة والولايات، وتتضمن المذكرة المنهجية تعليمات وتوجيهات مجلس الحكومة والتي يدعو فيها الوزراء إلى تقديم اقتراحاتهم فيما يتعلق بتحضير مشاريع ميزانياتهم للسنة المقبلة، حيث توضح لهم الأهداف العامة لميزانية السنة المقبلة.

يبدأ كل قطاع بإعداد احتياجاته للسنة المقبلة وذلك بالاستناد إلى نفقات السنة المالية السابقة، حيث تقوم كل الهيئات والمديريات والمؤسسات التابعة لها على مستوى الولايات بتقدير نفقاتها ثم ترسل هذه الهيئات الوثائق الخاصة بميزانياتها التقديرية مرفقة بالتقارير التي تبرها إلى الوزارة الوصية ثم يتم تجميع كل التقديرات على مستوى الوزارة الوصية ليتم دراستها ثم تضاف إليها تقديرات الوزارة الوصية لتوضع في شكل مشروع وزاري يسي الميزانية التمهيدية للوزارة هذا الأخير يرسل إلى وزارة المالية مرفق بتقرير تبريري. (الرويلي، 1980، الصفحات 18-19)

3.6 تجميع المشاريع لدى وزارة المالية (30 جوان - 15 جويلية): في هذه المرحلة يتم تجميع كافة المشاريع التمهيدية للميزانيات القطاعات الوزارية وكذا الهيئات المتخصصة لدى وزارة المالية حيث تقوم المديرية العامة للميزانية بدراسة مشروع الميزانية الخاصة بكل قطاع وزاري أو هيئة متخصصة وذلك للتأكد من مدي مطابقتها للتعليمات والتوجيهات الواردة في المذكرة التوجيهية ويمكنها إدخال التعديل عليها وذلك مع مراعاة النتائج الفعلية والواقعية لتنفيذ الميزانية السابقة وحالة الاقتصاد عموماً وفي حالة وقوع خلاف بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية حول بعض الأرقام الواردة في التقارير يتم اللجوء إلى التحكيم الداخلي الذي يقو إما بالإبقاء عن تلك الأرقام أو تعديلها وذلك حسب درجة الإقناع للتقرير التبريرية.

4.6 مرحلة الدراسة المشتركة والتحكيم (15 جويلية - 15 أوت): في هذه المرحلة يتم عقد جلسات تنفيذية بوزارة المالية تضم ممثلي الوزارات وممثلو وزارة المالية والذين تسند له م مهمة تقدير الميزانية تحت إشراف المديرية العامة للميزانية، حيث تتم مناقشة كل النفقات المتقرحة والنظر في تبريرها ليتم تثبيت الأرقام التقديرية وفي حالة وقوع خلاف يتم حله مستوي نائب المدير المكلف بالقطاع أو على مستوى مديرية الميزانية وذلك حسب درجة الموضوع الخلاف،

وبعد حل جميع الخلافات تضاف إليها ميزانية وزارة المالية ثم يتم إعداد تقرير يكون بمثابة المشروع التمهيدي للميزانية يشتمل على الغلاف المالي المقترح يعرض على الحكومة.

5.6 عرض المشروع التمهيدي لقانون المالية على اجتماع الحكومة (15 أوت- 15 سبتمبر):

بعد إعداد مشروع تمهيدي من قبل وزارة المالية يرسل إلى الأمانة العامة للحكومة التي تسهر على الدراسة الأولية له، ويتم إطلاع الجهات صاحبة المبادرة بالملاحظات والاقتراحات إن وجدت، كما تتولى توزيع المشروع في صيغته الأولية أو المعدلة على مختلف الدوائر الوزارية لإبداء رأيها وملاحظاتها من حيث الشكل والموضوع، وبعد الاتفاق بشأن الصياغة والمحتوى في اجتماعات تنسيقية لكل الأطراف المعنية مباشرة بالنص على مستوى الأمانة العامة للحكومة، يعرض المشروع على مجلس الحكومة أين يتولى الوزير المعين عرضه للمناقشة والمصادقة، يقوم الوزير الأول بالبت في الخلافات التي ظلت عالقة. (المرسوم التنفيذي، 95-54)

6.6 عرض المشروع التمهيدي لقانون المالية على مجلس الوزراء (15-30 سبتمبر):

بعد أخذ رأي مجلس الدولة والتأكد من سلامة مشروع قانون المالية التمهيدي من الناحية الشكلية وكذا من الناحية الموضوعية يعرض على مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية مرفقا بالمستندات التوضيحية لمناقشته بشكل عام أين يأخذ صفة مشروع القانون بعد الموافقة عليه في مجلس الوزراء من طرف رئيس الجمهورية ثم يقوم الوزير الأول بإيداعه مكتب المجلس الشعبي الوطني على أن يكون ذلك قبل منتصف شهر أكتوبر.

7.6 مناقشة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه في البرلمان: وفقا لقاعدة أسبقية الاعتماد

على التنفيذ يبرز دور السلطة التشريعية الخاص بمنح الرخصة المالية للحكومة قصد تنفيذ قانون المالية، فبعد الانتهاء من إعداد وعرض مشروع قانون المالية على مجلس الوزراء تقوم الحكومة بإيداع هذا المشروع لدى مكتب المجلس للبرلمان لبدأ النواب بالمناقشة والتعديل والتصويت، ويتم ارسال القانون لمجلس الأمة للتصويت على أن يكون ذلك قبل 15 ديسمبر.

8.6 إقرار قانون المالية من طرف رئيس الجمهورية (قبل 31 ديسمبر): يتم إصدار قانون

المالية في الجريدة الرسمية ويعتبر الإصدار كشهادة ميلاد لقانون المالية.

المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية لقوانين المالية في الجزائر

1. السعر المرجعي للنفط: يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما أن أسعاره يتم تحييدها في البورصات العالمية من خلال آلية الطلب والعرض والعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والمناخية والموارد البديلة، لذلك تتعرض أسعاره للعديد من الصدمات والارتفاعات مما تشكل

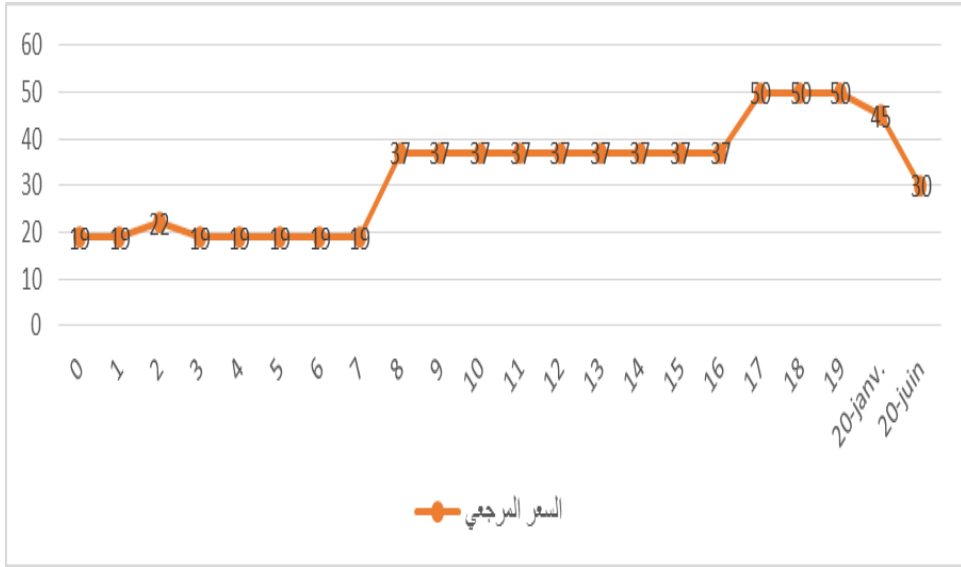
خطر على اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه بشكل كبير تصديرا واستيرادا. في الجزائر يعتبر النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بأكثر من 90% وهو كذلك المصدر الأول للجباية في الجزائر حيث وصلت عائدات الجباية البترولية في الجزائر إلى 68% من الإيرادات الكلية للموازنة العامة. يعتمد معدو الميزانية كتقدير للجباية البترولية وضع سعر مرجعي يكون أقل من متوسط السعر المتوقع للسنة القادمة على أن يوجه الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات مع الأخذ بعين الاعتبار كمية المحروقات المتوقعة تصديرها.

الجدول رقم (1): سعر بترول صحاري بلند والسعر المرجعي للفترة (2000-2020) الدولار

السنوات	2000	2002	2003	2008	2017	2020	* 2020
السعر المرجعي	19	22	19	37	50	45	30
سعر السوق	25-20	25	120-25	140-45	72-54	45-22	40-22

المصدر: (بنك الجزائر، وزارة المالية، 2005، 2009، 2014، 2017، 2020)

الشكل رقم (1): تغير السعر المرجعي للنفط في الجزائر للفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

انتقل السعر المرجعي للنفط من 19 دولار سنة 2000 إلى 37 دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي من 20 دولار إلى 147 دولار قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تهاوي النفط إلى أقل من 40 دولار، إلا أن سرعان ما عاد إلى الارتفاع بسبب تعافي الاقتصاد العالمي ومعدلات النمو الكبيرة في الصين والهند والبرازيل، وأما الصدمة النفطية سنة

2014 والانخفاض الكبير لصندوق ضبط الموارد تم رفع السعر إلى 50 دولار، أما في قانون المالية التكميلي 2020 تم تخفيضه إلى 30 دولار بسبب انخفاض النفط في السوق الدولية إلى أقل من 20 دولار كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي ب 30% مع استمرار جائحة كورونا والحجر المنزلي الذي تم تطبيقه في أغلب دول العالم.

2. معدل سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف حلقة الربط في العلاقات الاقتصادية الدولية، باعتباره يمثل أهم العناصر الرئيسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي بلد داخليا أو خارجيا، كما أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها أي اقتصاد؛ تبرز أهمية تخفيض سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي المقبول، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

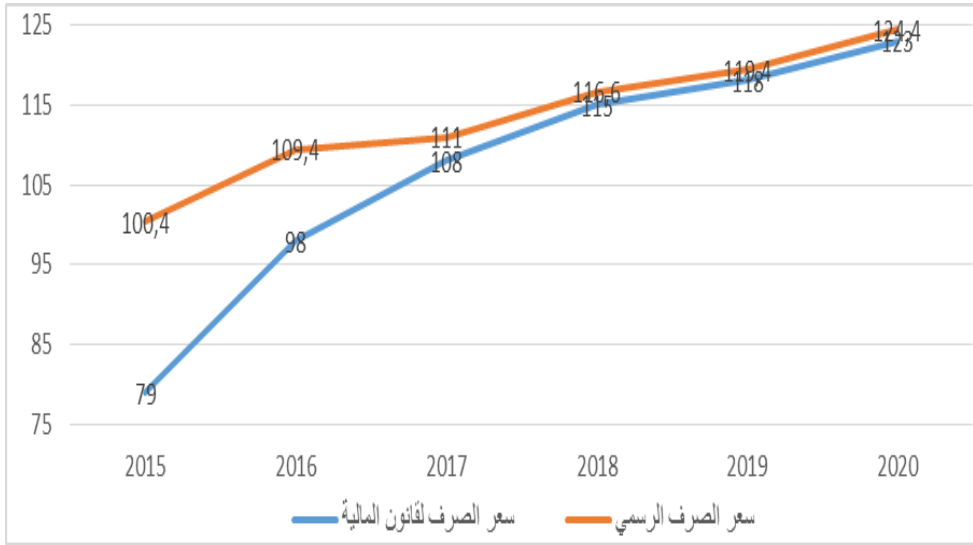
في الجزائر مع كل قانون مالية جديد يجب تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار للعديد من الاعتبارات أهمها أن القانون يضم الميزانية العامة التي تحتوي على الجباية البترولية التي يتم فرضها على عوائد النفط المباع بالدولار الأمريكي، كما تلجأ الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار لزيادة عوائد الجباية البترولية وتقليص عجز الموازنة.

الجدول رقم (2): سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الدينار التقديري/\$1	79	98	108	115	118	123
سعر الدينار الرسمي/\$1	100.4	109.4	111	116.6	119.4	124.4

المصدر: (وزارة المالية، الجريدة الرسمية، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

الشكل رقم (2): سعر الدينار الرسمي والتقديري أمام الدولار الأمريكي (2015-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا التقارب الكبير بين سعر الصرف الرسمي المدار من بنك الجزائر وسعر الصرف المقترح في قوانين المالية للفترة (2015-2020)، عدا سنة 2015 نلاحظ أن الفرق وصل 20 دج لأن الصدمة النفطية كانت حديثة لذلك في السنوات اللاحقة حاول المشرع المالي وضع سعر صرف مقارب لزيادة حصيلة الجباية البترولية لتقليص العجز الموازي.

3. احتياطات النقد الأجنبي: عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين ارتفاعا ملحوظا في احتياطاتها من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول، مما جعل السلطات المالية تفكر في كيفية إدارة وتوظيف هذه الاحتياطات وتعظيم المنفعة والحفاظ على قيمتها الحقيقية من التراجع والاستنزاف في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اعتبار أن اغلب هيكل الاحتياطات مشكل من الدولار الأمريكي.

دائما يتم تحديد حجم احتياطي النقد الأجنبي التقريبي في نهاية سنة قانون المالية كمؤشر على التوازن الخارجي مع تقديم حجم الصادرات والواردات المتوقع، كما يتم من خلاله معرفة مدى تغطية الاحتياطات النقدية للواردات.

1.3 تعريف الاحتياطي النقدي الأجنبي: حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فإن الاحتياطات الدولية لأي بلد تشري إلى " الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات،

أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية، وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي). (صندوق النقد الدولي، 2013، صفحة 3)

يقصد بالاحتياطيات النقد الدولية، تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو لضبط حجم التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة الوطنية، أو لتلبية أغراض أخرى. (KESTER, 201, p. 15)

2.3 أهمية احتياطيات النقد الأجنبي في الاقتصاد: إن امتلاك احتياطي نقدي له العديد من المزايا للاقتصاد:

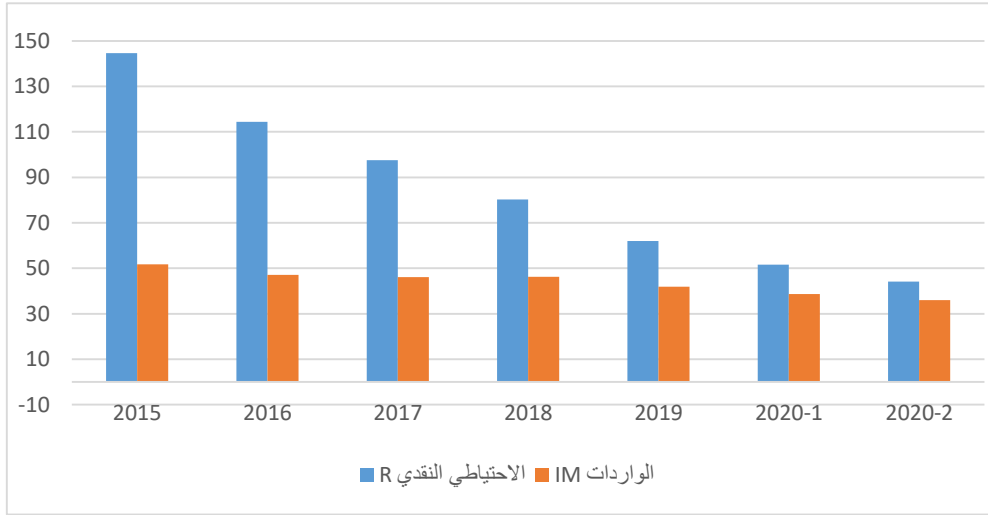
- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات (RIM): تعد كمؤشر على كفاية حجم الاحتياطيات في العملات الأجنبية، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات، ويرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات في أحوال الطوارئ يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة؛ ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة تدور حوالي 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة أشهر من الواردات تعد مستوى ملائما للاحتياطيات؛ أما في الدول النامية المدينة ربما تتطلب زيادة هذا إلى 4 أو 5 أشهر. (زايري، 2004، الصفحات 48-49)

الجدول رقم (3): نسبة تغطية الاحتياطيات من العملة الصعبة للواردات (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	*2020(1)	*2020(2)
حجم الاحتياطي مليار \$	144.67	114.4	97.61	80.22	62	51.6	44.2
الواردات مليار \$	51.75	47.10	46.07	46.20	41.93	38.6	36
RIM عدد الأشهر	33.54	29.14	25.42	20.83	17.74	16.04	14.73

المصدر: (البنك الدولي، 2020)

الشكل رقم (3): نسبة تغطية الاحتياطيات من العملة الصعبة للواردات (2015-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

- نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل: يتم هنا مقارنة الاحتياطيات بحجم الديون الخارجية خصوصا على المدى القصير، هذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الدولية، لأنه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصيرة الأجل لا تعتمد على الاحتياطيات وإنما بالجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل أكبر من الاحتياطيات، فهذا يبنى بوجود خطر فعلي وأكيد على الاقتصاد، لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية القصيرة بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد ولا يمكن إيقافها أو الحد منها إلا نادرا، مثل المتصلة بالائتمان التجاري والخاص بالواردات من السلعة و الخدمات.
- دعم العملة المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية: تستخدم الدول احتياطياتها من العملات الأجنبية؛ للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية بسعر ثابت ومستقر أمام العملات الأجنبية الأخرى، وأهمها الدولار الأمريكي؛ سواء كان نظام الصرف عائنا أو ثابتا، كما يعد الاحتياطي المرتفع عامل جذب للاستثمارات الأجنبية لما يمنحه من أمان للمستثمرين.

4. معدل النمو الاقتصادي والتضخم: يتم استهداف معدل نمو اقتصادي يتلاءم مع حجم الانفاق الموجود في قانون المالية، إذ يعد معدل النمو الاقتصادي مؤشر كلي لحالة الاقتصاد الوطني وكل ما كان معدل النمو مرتفع يكون أفضل للاقتصاد الوطني ويدل على فعالية الانفاق العام؛ أما بالنسبة للتضخم فهو المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع

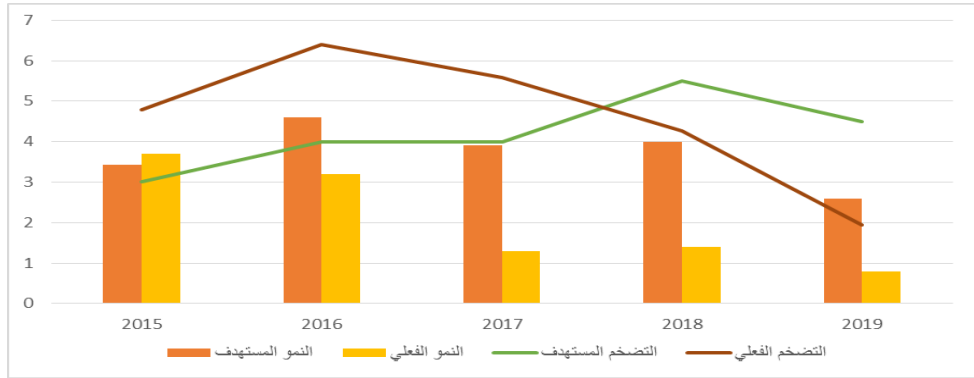
جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 1-3%.

الجدول رقم (4): الفرق بين المستهدف والمحقق لمعدلات النمو والتضخم (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020*(1)	2020*(2)
النمو المستهدف %	3.42	4.6	3.9	4	2.6	1.8	2.6-
النمو المحقق %	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	-	-
التضخم المستهدف %	3	4	4	5.5	4.5	4.08	3
التضخم المحقق %	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	-	-

المصدر: (وزارة المالية، الجريدة الرسمية، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

الشكل رقم (4): معدلات النمو والتضخم المستهدفة والمحققة في الجزائر (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

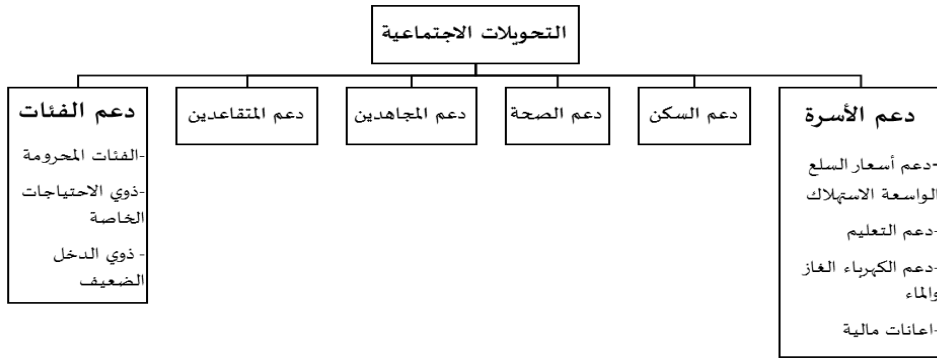
يعتمد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على الانفاق العام كمحرك فعال من خلال ميزانية التسيير والتجهيز ضمن قانون المالية بالإضافة إلى برامج النمو الاقتصادي التي يتم تطبيقها، تبقى معدلات النمو المحققة ضعيفة إذا تم مقارنتها بما تم انفاقه ويعود ذلك إلى توجه أغلب المبالغ الانفاقية للاستيراد وبالتالي عدم خلق قيمة مضافة حقيقية، خلال فترة الدراسة كانت معدلات النمو ضعيفة جدا لم تتجاوز 3.7% خاصة بعد الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي نهاية سنة 2014، بالنسبة للسنوات الأخيرة كانت معدلات النمو صفيرية، أما بالنسبة للسنة الحالية 2020 يتوقع أن يكون هناك انكماش اقتصادي بمعدل 2.6%.

بالنسبة لمعدلات التضخم فنظريا تكون هناك علاقة طردية بينها وبين معدلات النمو الاقتصادي على أن تكون أقل من معدلات النمو الاقتصادي لكي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، لكن

في الواقع كانت معدلات التضخم مرتفعة ولا تعكس حالة الاقتصاد الوطني ويعود هذا الارتفاع لتراجع قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. أما إذا قمنا بمقارنة معدلات النمو المتوقعة في قوانين المالية والمحقة فعليا نجد فجوة التوقعات كبيرة وهذا يعود لضعف الاستشراف لدى صناع قانون المالية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الكبيرة على مستوى وزارة المالية.

5. التحويلات الاجتماعية: اعتمدت الجزائر على سياسة مالية توسعية، تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 (قانون 17/84، 1984).

الشكل رقم (5): القطاعات التي تستفيد من الدعم الاجتماعي في الجزائري



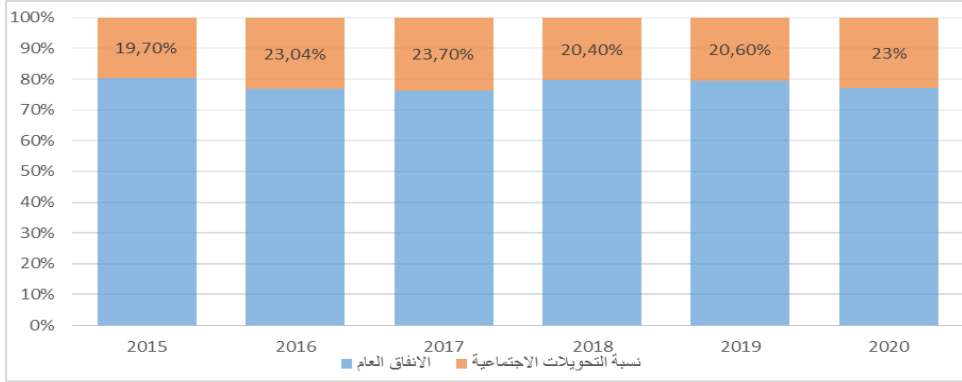
المصدر: (وزارة المالية، 2020)

الجدول رقم (5): التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات (2015-2020) مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع النفقات	8858.1	7984.1	6883.21	8627.77	8557,15	7822
التحويلات الاجتماعية	1711	1840	1630	1760	1763	1798
النسبة %	19.31	23.04	23.68	20.40	20.60	22.98

المصدر: (وزارة المالية، الجريدة الرسمية، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

الشكل رقم (6): نسبة التحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات (2015-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

تستحوذ التحويلات الاجتماعية بمختلف أنواعها حصة كبيرة من حجم النفقات في الجزائر إذ تتجاوز 20%، وبالتالي تعتبر من الدول الأكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية، ويعتبرها البعض كسياسة لشراء السلم الاجتماعي من طرف الحكومات إلا أنها تطرح العديد من السلبيات مثل تفاقم العجز حيث إذا تم التخلي عنها سيكون هناك توازن أو فائض في الميزانية، كما ساهمت سياسة دعم السلع التي تندرج ضمن التحويلات الاجتماعية في انتشار العديد من الظواهر السلبية على غرار توسع الفساد والتبذير في الاستهلاك وعمليات تهريب السلع المدعمة، لذلك ننصح بالتخلي على هذا النظام الذي يستفيد منه الجميع حتى الأجانب أفراد ومؤسسات ففراء وأغنياء، وتعويضه بدعم عيني للطبقات الفقيرة والمتوسطة لترشيده والحد من زيادته.

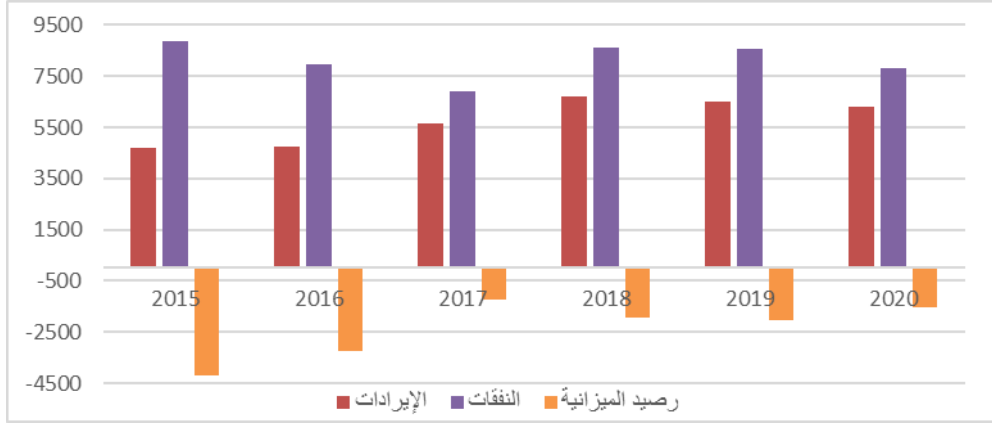
6. مؤشرات الموازنة: في كل قانون مالية يتم ذكر بالتفصيل أهم بنود الموازنة، حيث يتم تقسيمها لجانب الإيرادات بشقها العادية والجبائية، والنفقات التي تشمل نفقات التسيير حسب الوزارات نفقات التجهيز حسب القطاعات الاقتصادية، تسجل الموازنة في الجزائر دائما عجز يتم تمويله من خلال صندوق ضبط الموارد سابقا وتم اللجوء بعد 2017 إلى التمويل غير التقليدي، حاليا يعتبر العجز الموازني أهم تحدي أمام الحكومة.

الجدول رقم (6): تطور الإيرادات والنفقات والعجز في الجزائر (2015-2020) ملياردج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الإيرادات	4684	4747	5635	6714	6507	6289
مجموع النفقات	8858	7984	6883	8627	8557	7822
رصيد الميزانية	- 4174	- 3237	- 1248	- 1914	- 2050	- 1533
نسبة العجز	-	%-40.5	%-18.1	%-22.1	%-24	%-19.6

المصدر: (وزارة المالية، الجريدة الرسمية، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020).

الشكل رقم (6): مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر (2015-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

بسبب الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بعوائد النفط تتأثر الموازنة من خلال الإيرادات الجبائية بتغيرات أسعار النفط، وهذا ما يساهم في ارتفاع وانخفاض العجز الموازني، حاولت السلطات في السنوات الأخيرة الرفع من حصيلة الإيرادات العادية التي في الغالب تتسم بالثبات إلا أنها غير كافية بسبب ازدياد النفقات رغم الإجراءات التقشفية منذ 2015، كما أن نضوب صندوق ضبط الموارد سنة 2017 وضع الحكومة في مأزق وهو ما أدى إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي.

الخاتمة:

توصلت الدراسة في الأخير بعد التحليل ومقارنة الأهداف المتوقعة والأهداف المحققة إلى العديد من النتائج:

- إعداد قوانين في المالية في الجزائر يمر من الأسفل إلى الأعلى بمرافقة مديرية الميزانية وتحت وصاية وزير المالية، ويأخذ زمن طويل في إعداده بسبب تعدد الجهاز الإداري وكثرت الوزارات؛
- استعملت الجزائر في 20 سنة الماضية 14 قانون مالية تكميلي، وهذا رقم كبير جدا ناتج عن التخبط في الاستشراف والتغيرات الكبيرة في مختلف القوانين بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، حيث يفترض أن يتم إصدار قوانين المالية التكميلية في الظروف الاستثنائية مثل الكوارث الطبيعية (زلازل بومرداس 2003 وفيضانات العاصمة 2001) أو أزمات اقتصادية

(الأزمة العالمية 2008، الصدمة النفطية 2015) أو تغييرات سياسية أو أحداث عالمية (جائحة الكورونا 2020)؛

- لم تستطيع القوانين المعدلة ضمن قوانين المالية في تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية كبيرة، وكانت دائما تذهب للحلول السهلة مثل زيادة معدلات الضريبة التي مست بشكل كبير الطبقات الفقيرة والمتوسطة؛

- هناك فروقات كبيرة في فجوة التوقعات بين الأرقام المستهدفة والمحققة رغم المبالغ الكبيرة التي تم انفاقها، كما يلاحظ الارتفاع المستمر في العجز الموازي والذي أخفقت كل الحكومات في إيجاد حلول له حتى مع استعمال التمويل غير التقليدي سنة 2017. دراسة الفرضيات في ظل النتائج:

الفرضية الأولى: أخفقت قوانين المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المستهدفة؛ فرضية صحيحة حيث كانت فجوة التوقعات كبيرة بين المحقق والمخطط له، ويظهر ذلك في مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم.

الفرضية الثانية: ساهم تعدد قوانين المالية العادية والتكميلية في الجزائر في تراجع الاقتصاد وضعف الاستثمارات الأجنبية، فرضية صحيحة، تعد القوانين التكميلية مجرد زيادة في النفقات الاستهلاكية التي لم ترفع من حجم الدخل الوطني كما أن تغير منظومة القوانين ساهم في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاقتراحات والتوصيات: نقدم بعض الاقتراحات التي تساهم في فعالية أكبر لقانون المالية في الاقتصاد الوطني:

- دمج قوانين المالية في رؤية اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل، وربطها بشكل فعال مع برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024)، الذي يعتبر تمويل العجز الموازي فيه من أهم المحاور؛

- إعداد نموذج جديد لسياسة الدعم الاقتصادي التي تكلف الدولة 20 مليار دولار سنويا، ويستفيد منه كل الطبقات بما فيها المؤسسات الأجنبية، ويكون ذلك من خلال الرفع التدريجي للسع المدعومة وتعويض الطبقات الهشة والمتوسطة بدعم نقدي متناقص حسب الدخل الفردي؛

- اعتماد الميزانية بالأهداف لإصلاح الاختلالات الموجودة على مستوى الميزانية العامة للدولة ومعالجة العجز الموازي بطريقة تقنية بعيدا على جيوب المواطن، ويكون ذلك من خلال أولوية

القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي والتوجه إلى إصدار الصكوك الإسلامية كبديل لسندات النمو الربوية التي عرفت فشل كبير.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- صالح الرويلي، (1980)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- جمال لعمارة، (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد الصمد سعودي، (2018)، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، دار الابتكار، عمان.
- حسين عوضة، (1967)، المالية العامة (الموازنة، النفقات والواردات العمومية)، دار الطليعة، بيروت.
- منصور ميلاد يونس، (2004)، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية لطبع وللنشر، القاهرة.
- وزارة المالية، الجريدة الرسمية، (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020)، تقارير وزارة المالية، الجزائر.
- بنك الجزائر، وزارة المالية، (2005، 2009، 2014، 2017، 2020)، تطور الوضعية الاقتصادية والنقدية، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي، (2003)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات أمريكا صندوق النقد الدولي.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي (15 فيفري، 95-54)، صلاحيات وزير المالية، الجزائر.
- البنك الدولي، (25 أوت، 2020). <https://www.albankaldawli.org>، البيانات الاقتصادية للجزائر، البنك الدولي.
- بلقاسم زايري، (2004)، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.
- القانون 17/84، (77، 1984)، قوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 لسنة 1984، الجزائر.
- عبد الصمد سعودي، (جوان 2020)، لقاء مسجل، صدور قانون المالية التكميلي 2020، قناة الأنيس، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Saleh Rouili, (1980), *The Economics of Public Finance*, OPU, Algeria.
- Jamal Lamara, (2004), *Methodology of the State's General Budget in Algeria*, Dar El Fajr for Publishing and Distribution, Algeria.
- Abdessamed Saoudi, (2018), *Monetary Economy and Financial Markets*, Innovation House, Oman.
- Hussein Awada, (1967), *Public Finance (Public Expenditures and Imports)*, Dar Al Taleea, Beirut.
- Mansour Milad Younes, (2004), *Principles of Public Finance*, The Technical Corporation for Printing and Publishing, Cairo.
- Ministry of Finance, (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020), *Reports of the Ministry of Finance*, of Finance, Algeria.

Bank of Algeria, Ministry of Finance, (2005, 2009, 2014, 2017, 2020), **the evolution of the economic and monetary situation**, Algeria.

International Monetary Fund, (2003), **International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for Preparing a Standard Model** for America IMF Data.

Official Journal, **Executive Decree (15 February 95-54)**, Minister of Finance, Algeria.

World Bank, (August 25, 2020). www.albankaldawli.org/, **Economic Data for Algeria**, World Bank.

Belkacem Zairi, (2004), **The adequacy of international reserves in the Algerian economy**, North Africa Journal, Chlef University, Algeria.